

أم مهند أيقونة أمهات
شهداء الثورة العراقيةد. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

السوداء على شاشات الفضائيات خلال أيام عاشوراء، أو ارتداء "الدشادشة" الرجالية السوداء، في مسيرات اللطم، كواحدة من خدع نظام ولي الفقيه لإيهام العراقيين وصرف انتباههم عن حقائق ما يجري في بلدهم.

البيان الأول لأم الشهيد مهند كان برنامجاً للثورة العملاقة الجديدة، حمل تفاصيل ووصايا لجميع الأمهات في العراق، لأن لا يقفن بوجه أبنائهن وعدم منعهم من الالتحاق بمسيرة التصدي لحكم القتل، والخروج إلى شوارع بغداد والناصرية والبصرة وكربلاء، بل دعت إلى تشجيعهم واحتضانهم وإسناد ظهورهم رغم التضحيات الماهرة بالدماء الزكية.

نُبئت أيقونة أمهات الشهداء من مخاطر الإندساس وفتح الثغرات في صفوف الثوار والبقاء على طبيعتها السلمي، لأن ذلك من مخططات الحكام وميليشياتهم.

كان مشهد أم مهند وهي تلقي بيان الثورة، أشبه بمهرجان مهيب مقام على ساحة حقل كبير في يوم مُشرق على جنبات دجلة والفرات، تحتضن فيه الثوار، وبينهم الشهداء، وتأخذ إضاعتهم المُوحِد بالعهد على الاستمرار في مسيرة الفداء وميثاقها الثوري. وكَم تَمَنَّت لو انتصبت شاشات العرض التلفزيوني في جميع ساحات بغداد ومدن العراق تتقل وقائع هذا البيان. لكن اليوم الذي سيؤثّر هذه الملاحم ليس بالبعيد، حينها ستختفي عن حيطان المباني صور رموز الدجل والكذب، وتحل محلها صورة كوكبة شهداء الثورة الجديدة.

قد لا يكون مناخ التجلي لهذا المشهد والطقس الثوري مناسباً لعرض مشهد آخر يقدم بيان رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، يحاول من خلاله تلمس بعض الأعداء لمسلل القتل، ويعد في بيانه ليلة الخامس والعشرين من أكتوبر، بكشف المتورطين، خاصة وأن وثائق الإدانة بين يديه، وأبرزها المتعلق بقتلة الشهيد هشام الهاشمي، حيث تناقلت مواقع التواصل الاجتماعي أخبار إلقاء القبض على المُنذرين لهذه الجريمة البشعة ضد واحد من مقربيه، الذي لم تكن جريمته سوى كشفه لبعض ما يدور في مشروع هيمنة الميليشيات على المؤسسات السياسية والأمنية العراقية، لأن كشفها سيُخرج المسؤولين عن هذه الجرائم، وهم قادة أحزاب وميليشيات تابعة لهم، ومن خلفهم نظام ولي الفقيه في طهران.

وعود الكاظمي وأمانيه واستمراره في تشكيل اللجان لا مكان لها في نفوس آباء وأمّهات الشهداء والمغيّبين، إن لم ترتبط بإجراءات واضحة لتطبيق القصص العادل، فتشكيل اللجان لا يداوي الجروح، بل تدأويها القرارات الشجاعة المرفقة بالأدلة والبراهين، وهذا ما يتردد الكاظمي في تنفيذ. ستبقى أم مهند وجميع أمهات الشهداء العراقيين، منذ عام 2003 وإلى حد اليوم، شوكة في عيون القتل والفاسدين. الثورة لا تعرف أنصاف الحلول، وعالمها لا يدركه ولا يقترب منه الذين يعيشون في عالم البذخ والرخاء المؤقت. حساب شعب العراق لهؤلاء القادم.



ألغام في الدستور العراقي

د. بهرة الشيكلي
كاتبة عراقية

المتقدمة في قيادة الدولة "يدا بيد، وكثفا بكتف، ليصنعوا عراقهم الجديد، عراق مستقبلهم، بإثارة الثغرات الطائفية، والنزعة العنصرية، والعقدة المناطقيّة، ورسخوا التمييز، والإقصاء".

نك ما أدركه العراقيون، في وقت مبكر، فنار شبابهم في حراك شعبي مازال مستمرا، منذ سنة، للمطالبة بإزالة الطبقة السياسية المخادعة وإلغاء دستورها وكتابة دستور جديد بصيغته الشعبية.

حفل دستور (العراق الجديد) بصياغات انقسامية، وأخرى مفارقة للواقع، بتغيب هوية الدولة العربية، وقد وصف العديد من فقهاء القانون وثيقة 2005 بأن الغاما كثيرة تختبئ وراء نصوصها، وأنها قابلة للانفجار. وذلك ما أوجزه الخبير القانوني الدكتور عبدالحسين شعبان بنقاط، منها علاقة الدين بالدولة، متسائلا: هل حقا أن العراق "جمهورية إسلامية"، كما ورد في باب المبادئ الأساسية؟ علما وأن إضفاء الطابع الديني على الدولة، وإبرازه على حساب طابعها المدني سترك تأثيراته وتبعاته القانونية والسياسية على الدولة ومستقبلها لأول مرة وبشكل رسمي يعمد الدستور إلى تكريس النزعة الطائفية داخل الدولة والمجتمع، بدلا من المواجهة التي اتسمت بها قوانين الجنسية السابقة. ويبدو أن صيغة بول بريمر، الحاكم المدني الأميركي في العراق، قد انتقلت عدواها إلى الدستور الدائم، حيث ورد في السورة "الهوية الإسلامية للغالبية الشعب العراقي (باكثريته) الشعبية وسنته" (المادة الثانية من الباب الأول). وكان الأجر بالمشرع، خصوصا في ظل الاحتقان الطائفي والتوتر الإثني، النص الصريح والواضح على: تحريم الطائفية ومعاقبة من يمارسها أو يدعو إليها أو يروج لها أو يتستر عليها، وذلك استنادا إلى المفاهيم الدستورية، التي تقوم عليها الدولة العصرية وبخاصة مبدأ المساواة وعدم التمييز.

سعى الدستور، كذلك، إلى التشطي الإثني والخط المفاهيمي بين القومية والدين، عندما سمى العرب والکرد "قوميتين رئيسيتين" وأطلق تسمية "قوميات أساسية على التركمان والكلدان والسرمان والأرمن والشبك والفرس وانتقل إلى الديانة الإيزيدية والصابئة "المنذائين" (المادة الثالثة). بالإضافة إلى ألقاب قومية ولغوية ودينية أخرى يأتي على ذكرها بالاسم،

والدستور يضمن حقوقها طبقا لإعلان الأمم المتحدة بخصوص حقوق الأقليات لعام 1992، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أساس التكافؤ والمساواة التامة والمواطنة الكاملة.

يلاحظ أيضا، أن الدستور عوّم علاقة العراق بالعروبة، فالمشروع لم يشأ القول إن العراق جزء من الأمة العربية، وهو عضو مؤسس في جامعة الدول العربية ويلتزم بمواثيقها واتفاقاتها، لما لذلك من اعتبارات أدبية ومسؤولية قانونية. وقد جاء النص وصفيًا ودون التزام: "الدولة العراقية جزء من العالمين العربي والإسلامي" (المادة الخامسة).

الصحافة المصرية، التي كتبت الكثير عن الدستور العراقي، سخرت من تصريح أدلى به وزير الخارجية

المتقدم في قيادة الدولة "يدا بيد، وكثفا بكتف، ليصنعوا عراقهم الجديد، عراق مستقبلهم، بإثارة الثغرات الطائفية، والنزعة العنصرية، والعقدة المناطقيّة، ورسخوا التمييز، والإقصاء".

حفل دستور (العراق الجديد) بصياغات انقسامية، وأخرى مفارقة للواقع، بتغيب هوية الدولة العربية، وقد وصف العديد من فقهاء القانون وثيقة 2005 بأن الغاما كثيرة تختبئ وراء نصوصها، وأنها قابلة للانفجار. وذلك ما أوجزه الخبير القانوني الدكتور عبدالحسين شعبان بنقاط، منها علاقة الدين بالدولة، متسائلا: هل حقا أن العراق "جمهورية إسلامية"، كما ورد في باب المبادئ الأساسية؟ علما وأن إضفاء الطابع الديني على الدولة، وإبرازه على حساب طابعها المدني سترك تأثيراته وتبعاته القانونية والسياسية على الدولة ومستقبلها لأول مرة وبشكل رسمي يعمد الدستور إلى تكريس النزعة الطائفية داخل الدولة والمجتمع، بدلا من المواجهة التي اتسمت بها قوانين الجنسية السابقة. ويبدو أن صيغة بول بريمر، الحاكم المدني الأميركي في العراق، قد انتقلت عدواها إلى الدستور الدائم، حيث ورد في السورة "الهوية الإسلامية للغالبية الشعب العراقي (باكثريته) الشعبية وسنته" (المادة الثانية من الباب الأول). وكان الأجر بالمشرع، خصوصا في ظل الاحتقان الطائفي والتوتر الإثني، النص الصريح والواضح على: تحريم الطائفية ومعاقبة من يمارسها أو يدعو إليها أو يروج لها أو يتستر عليها، وذلك استنادا إلى المفاهيم الدستورية، التي تقوم عليها الدولة العصرية وبخاصة مبدأ المساواة وعدم التمييز.

سعى الدستور، كذلك، إلى التشطي الإثني والخط المفاهيمي بين القومية والدين، عندما سمى العرب والکرد "قوميتين رئيسيتين" وأطلق تسمية "قوميات أساسية على التركمان والكلدان والسرمان والأرمن والشبك والفرس وانتقل إلى الديانة الإيزيدية والصابئة "المنذائين" (المادة الثالثة). بالإضافة إلى ألقاب قومية ولغوية ودينية أخرى يأتي على ذكرها بالاسم،

سعى الدستور، كذلك، إلى التشطي الإثني والخط المفاهيمي بين القومية والدين، عندما سمى العرب والکرد "قوميتين رئيسيتين" وأطلق تسمية "قوميات أساسية على التركمان والكلدان والسرمان والأرمن والشبك والفرس وانتقل إلى الديانة الإيزيدية والصابئة "المنذائين" (المادة الثالثة). بالإضافة إلى ألقاب قومية ولغوية ودينية أخرى يأتي على ذكرها بالاسم،

سعى الدستور، كذلك، إلى التشطي الإثني والخط المفاهيمي بين القومية والدين، عندما سمى العرب والکرد "قوميتين رئيسيتين" وأطلق تسمية "قوميات أساسية على التركمان والكلدان والسرمان والأرمن والشبك والفرس وانتقل إلى الديانة الإيزيدية والصابئة "المنذائين" (المادة الثالثة). بالإضافة إلى ألقاب قومية ولغوية ودينية أخرى يأتي على ذكرها بالاسم،

هوشيار زيباري عام 2005 في باب الجامعة العربية في القاهرة، ردا على سؤال الصحافيين عن الدستور وعروبة العراق، إذ قال بالفم الملآن: ومن قال إن العراق عربي؟

العديد من الكتاب تناولوا ما انطوى عليه الدستور من أخطار على مستقبل العراق، كل من وجهة نظره، إذ رأى الكاتب يوسف الفضل أن صياغة الدستور العراقي حلفت بالعديد من الألقاب، التي يمكن تفجيرها تلقائيا أو بوساطة، ولعل من أخطر تلك الألقاب هو ما شرع للثورة النفطية، إدارة وتصرفا بالعوائد، خاصة أن ذلك ربط بإنشاء أقاليم وإدارة لامركزية مما سهل تفجير الخلافات، كما هو واضح حاليا بين بغداد وإقليم كردستان.

اعتماد اللامركزية في المحافظات والأقاليم لا يخدم العراق، في الطرف الحالي لما يمكن أن تقود إليه من تخبث في القرارات والتوجهات الاقتصادية، وبخاصة في مجال النفط، كما أنها قد تؤدي إلى تشطي البلاد، كما هو واضح من الصراع الدائر داخل كردستان العراق من جهة وبين المركز وأربيل من جهة أخرى، فالمشكلة لا تكمن في الإدارة المركزية أو اللامركزية، بل في النضج السياسي والظروف الموضوعية المختلفة.

الكثير من العراقيين، الذين كانوا يطالبون بتعديل الدستور تراجعوا عن موقفهم، لبطالوا، مع شباب الحراك الشعبي، بإلغاء الدستور وكتابة آخر جديد يتطابق مع تطلعات العراقيين كعلم.

يطالب الناشطون والمتظاهرون، اليوم، بدستور يخلو من أي إشارة تعزز الانقسام الطائفي والمذهبي، أو تغتبر من جغرافية البلاد الداخلية، بالإضافة إلى تعديلات تتعلق بعدد أعضاء مجلس النواب، معتبرين إياها مصدرا من مصادر ضياع الأموال العراقية، وإلصقا أن لكل برلماني سبعة عناصر حماية وبدلات إجبار بالإضافة إلى تخصيص سيارات ومكاتب، تستهلك سنويا عشرات الملايين من الدولارات. مع العلم أن الدستور العراقي جعل عدد أعضاء البرلمان قابلا للزيادة مع زيادة عدد السكان، إذ فرض وجود نائب عن كل 100 ألف نسمة، ونتيجة لذلك ارتفع عدد أعضاء مجلس النواب من 275 في أول انتخابات أجريت عام 2005، إلى 329 في الانتخابات البرلمانية التي جرت في مايو 2018.

يأمل العراقيون أن يحقق لهم شباب الحراك الشعبي هذا الحلم والأحلام الأخرى التي ينظفون إليها، وبخاصة إزالة العملية السياسية، التي يعنونها أس البلاء في وطنهم. ختامًا، إن دستورنا بهذا العقم والصياغات الملعونة لا يلبق ببلاد الرافدين، فهو دستور لا علاج له ولا إصلاح يفيد معه إلا بكتابته مجددا، بحيث تكون المواطنة جوهره ودليله.

اعتماد اللامركزية لا يخدم العراق في الطرف الحالي، لما يمكن أن تقود إليه من تخبث في القرارات والتوجهات الاقتصادية، وبخاصة في مجال النفط، كما أنها قد تؤدي إلى تشطي البلاد، كما هو واضح من الصراع الدائر داخل كردستان العراق من جهة وبين المركز وأربيل من جهة أخرى، فالمشكلة لا تكمن في الإدارة المركزية أو اللامركزية، بل في النضج السياسي والظروف الموضوعية المختلفة.

الكثير من العراقيين، الذين كانوا يطالبون بتعديل الدستور تراجعوا عن موقفهم، لبطالوا، مع شباب الحراك الشعبي، بإلغاء الدستور وكتابة آخر جديد يتطابق مع تطلعات العراقيين كعلم.

يطالب الناشطون والمتظاهرون، اليوم، بدستور يخلو من أي إشارة تعزز الانقسام الطائفي والمذهبي، أو تغتبر من جغرافية البلاد الداخلية، بالإضافة إلى تعديلات تتعلق بعدد أعضاء مجلس النواب، معتبرين إياها مصدرا من مصادر ضياع الأموال العراقية، وإلصقا أن لكل برلماني سبعة عناصر حماية وبدلات إجبار بالإضافة إلى تخصيص سيارات ومكاتب، تستهلك سنويا عشرات الملايين من الدولارات. مع العلم أن الدستور العراقي جعل عدد أعضاء البرلمان قابلا للزيادة مع زيادة عدد السكان، إذ فرض وجود نائب عن كل 100 ألف نسمة، ونتيجة لذلك ارتفع عدد أعضاء مجلس النواب من 275 في أول انتخابات أجريت عام 2005، إلى 329 في الانتخابات البرلمانية التي جرت في مايو 2018.

يأمل العراقيون أن يحقق لهم شباب الحراك الشعبي هذا الحلم والأحلام الأخرى التي ينظفون إليها، وبخاصة إزالة العملية السياسية، التي يعنونها أس البلاء في وطنهم. ختامًا، إن دستورنا بهذا العقم والصياغات الملعونة لا يلبق ببلاد الرافدين، فهو دستور لا علاج له ولا إصلاح يفيد معه إلا بكتابته مجددا، بحيث تكون المواطنة جوهره ودليله.

يطالب الناشطون والمتظاهرون، اليوم، بدستور يخلو من أي إشارة تعزز الانقسام الطائفي والمذهبي، أو تغتبر من جغرافية البلاد الداخلية، بالإضافة إلى تعديلات تتعلق بعدد أعضاء مجلس النواب، معتبرين إياها مصدرا من مصادر ضياع الأموال العراقية، وإلصقا أن لكل برلماني سبعة عناصر حماية وبدلات إجبار بالإضافة إلى تخصيص سيارات ومكاتب، تستهلك سنويا عشرات الملايين من الدولارات. مع العلم أن الدستور العراقي جعل عدد أعضاء البرلمان قابلا للزيادة مع زيادة عدد السكان، إذ فرض وجود نائب عن كل 100 ألف نسمة، ونتيجة لذلك ارتفع عدد أعضاء مجلس النواب من 275 في أول انتخابات أجريت عام 2005، إلى 329 في الانتخابات البرلمانية التي جرت في مايو 2018.

يأمل العراقيون أن يحقق لهم شباب الحراك الشعبي هذا الحلم والأحلام الأخرى التي ينظفون إليها، وبخاصة إزالة العملية السياسية، التي يعنونها أس البلاء في وطنهم. ختامًا، إن دستورنا بهذا العقم والصياغات الملعونة لا يلبق ببلاد الرافدين، فهو دستور لا علاج له ولا إصلاح يفيد معه إلا بكتابته مجددا، بحيث تكون المواطنة جوهره ودليله.